

الفهرس

الصفحة

7	الإهداء
9	قائمة المختصرات
11	فهرس مختصر
13	تقديم الكتاب بقلم الأستاذ فرات الحرشاني
17	التقديم
19	مقدمة
41	الجزء الأول: الأحكام المتعلقة بالاستثمار
43	الفصل 1: الأحكام العامة في مجال الاستثمار
43	المبحث 1: التنظيم الهيكلي
44	فقرة 1: المجلس الأعلى للاستثمار
44	أ. تركيبة المجلس وطرق تنظيمه
46	॥. مهام المجلس الأعلى للاستثمار
47	فقرة 2: الهيئة التونسية للاستثمار
47	أ. تركيبة الهيئة وطرق تنظيمها
48	1) رئيس الهيئة التونسية للاستثمار
49	2) المخاطب الوحيد للمستثمر
50	3) لجنة التّراخيص والموافقات
51	4) مجلس الهيئة التونسية للاستثمار
54	5) المجلس الإستراتيجي
55	6) الجهاز التنفيذي للهيئة
55	أ) المدير التنفيذي
56	ب) الأقطاب الفنية
58	॥. التنظيم المالي للهيئة التونسية للاستثمار
59	॥ . مهام الهيئة التونسية للاستثمار
60	فقرة 3: الصندوق التونسي للاستثمار
60	أ. التنظيم الإداري للصندوق

61	1) مدير عام الصندوق
62	2) هيئة رقابة الصندوق
65	II. التنظيم المالي للصندوق
67	المبحث 2: التأثير العملي
67	فقرة 1: التأثير المسبق للاستثمار
67	ا. السجل الوطني للمؤسسات
72	II. فضاءات الأنشطة الاقتصادية
77	فقرة 2: الحماية الموازية للاستثمار
77	ا. تكريس ضوابط حرية المنافسة
79	1) تحجير المساس بمبدأ المنافسة
79	أ) استغلال وضعية هيمنة على السوق الوطنية
81	ب) الإفراط في استغلال وضعية تبعية اقتصادية
82	2) منع الإخلال بأهداف المنافسة
82	ا) الاتفاقيات المخلة بالمنافسة
85	ب) تطبيق أسعار مفرطة الانخفاض
86	II. إنقاذ المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية
86	1) التسوية الرضائية
91	2) التسوية القضائية
97	الفصل 2: الأحكام الخاصة في مجال الاستثمار
97	مبحث 1: الأحكام المتعلقة بطبيعة المستثمر
97	فقرة 1: شركات الاستثمار
98	ا. النظام القانوني لشركات الاستثمار
99	1) شركات الاستثمار ذات موارد محدودة
101	2) شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية
104	II. الامتيازات الممنوحة لشركات الاستثمار
105	فقرة 2: شركات التجارة الدولية
112	فقرة 3: الشركات الناشئة
113	ا. إسناد علامة المؤسسة الناشئة
113	1) شروط إسناد علامة المؤسسة الناشئة
115	2) إجراءات الحصول على علامة المؤسسة الناشئة
120	II. التشجيعات الممنوحة لباعت المؤسسة الناشئة

120	1) الحق في التمتع بمعطلة
122	2) الحق في منحة المؤسسة الناشئة
123	3) الانتفاع ببرامج التشغيل
124	III. التمويل والحوافز لفائدة المؤسسات الناشئة
124	1) الحوافز الجبائية
124	أ) المداخيل أو الأرباح المُعاد استثمارها في الافتتاح في رأس المال الأصلي أو في الترفيع فيه للمؤسسات الناشئة
125	ب) المداخيل أو الأرباح المُعاد استثمارها في الافتتاح
127	2) الحوافز المالية
127	أ) تكفل الدولة بمعاليم تسجيل براءات الاختراع
128	ب) تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي
129	ت) الحق في فتح حساب خاص بالعملة
129	ث) آلية الضمان
130	ج) امتيازات أخرى
130	بحث 2 : الأحكام الخاصة بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
132	فقرة 1: خصائص العقد على مستوى التكوين
133	1. مفهوم عقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
133	2) تعريف عقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
138	2) مبادئ عقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
140	II. إبرام عقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
140	1) الهياكل المختصة
140	أ) المجلس الإستراتيجي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
143	ب) الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
149	2) طرق إسناد العقد
149	أ) إعداد عقود الشراكة
152	ب) إسناد عقد الشراكة
152	أولا: طلب العروض المضيق
158	ثانيا: التفاوض التنافيسي

160	ثالثا: التفاوض المباشر
161	رابعا: العرض التلقائي
163	خامسا: العرض الأفضل اقتصاديا
164	فقرة 2: مميزات العقد على مستوى التنفيذ
164	ا. آثار عقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
164	1) أسس التزامات وحقوق أطراف عقد الشراكة
166	2) آثار عقد الشراكة على الأطراف
166	أ) الآثار على الشخص العمومي
167	ب) الآثار على الشريك الخاص
169	اا. نهاية عقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
173	الجزء الثاني: حوكمة الاستثمار
177	الفصل 1: المناخ العام للاستثمار
177	مبحث 1: التفاذ إلى السوق
177	فقرة 1: تكريس حرية الاستثمار
178	ا. إقرار المبدأ
179	1) الطابع المبدئي للتصریح بالاستثمار
185	2) الصبغة الاستثنائية للترخيص في الاستثمار
200	اا. تدعيم الشفافية في المعاملات
201	1) تغيير مفهوم صمت الإدارة
206	2) التعليل
211	فقرة 2: تفعيل التفاذ إلى السوق
211	ا. تبسيط الإجراءات
211	1) تجنيح الهياكل: المخاطب الوحيد للمستثمر
214	2) توحيد الوثائق والإجراءات
218	اا. الآليات المساعدة على بدء الاستثمار
218	1) امتلاك العقارات الازمة للاستثمار
220	2) انتداب الإطارات الأجنبية
225	الفصل 2: حقوق المستثمر وضماناته
225	مبحث 1: الحقوق المادية
227	فقرة 1: الحوافر المالية
229	ا. المنح المتعلقة بالاستثمار

229	1) فحوى المنح المكرّسة بقانون الاستثمار
231	أ) منحة الرفع من القيمة المضافة وتعزيز القدرة التنافسية
231	أولاً: بعنوان إنجاز عمليات الاستثمار المباشر
235	ثانياً: بعنوان الأداء الاقتصادي
240	ب) منحة تطوير القدرة التشغيلية
242	ج) منحة التنمية الجهوية
246	د) منحة التنمية المستدامة
247	2) الشروط المتعلقة بالمنح المكرّسة بقانون الاستثمار
247	أ) شروط وإجراءات التمتع بالمنح
248	أولاً: الشروط والإجراءات العامة للاستفادة بالمنح
250	ثانياً: الشروط والإجراءات الخاصة للاستفادة بالمنح
254	ثالثاً: البُت في مطالب الانتفاع بالمنح
254	رابعاً: رفض إسناد المنح
257	ب) صرف المنح
260	ج) سحب المنح
265	د) استرجاع الحوافز المالية
270	3) الجمع بين المنح
272	II. المساهمات في رأس المال
275	III. القروض العقارية الفلاحية
275	1) الفئات المستفيدة من القروض العقارية
275	2) شروط الاستفادة بالقروض العقارية الفلاحية
282	IV. الحوافز الخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية
284	فقرة 2: الحوافز الجبائية
285	1. الامتيازات الجبائية بعنوان الاستغلال
285	2) التنمية الفلاحية
286	3) التصدير
288	أ) تعريف التصدير
290	ب) المؤسسات المصدرة كلّيًا
292	4) أنشطة المساعدة ومقاومة التلوث
294	5) المؤسسات جديدة الإحداث

297	11. الامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الاستثمار خارج المؤسسة في رأس المال الأصلي أو في التّربيع فيه
297	1) التنمية الجهوية والتنمية الفلاحية
297	2) التّصدير والقطاعات المجددة
300	3) تشجيع الباعثين الشّباب
301	4) شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية
302	5) الامتيازات المتعلقة بالأداء على القيمة المضافة
303	6) تشجيع الشركات على إدراج أسهمها بالبورصة
307	المبحث 2: الصّيانت الأدبية
308	فقرة 1: تكريس الاعتبار الشّخصي للمستثمر
308	ا. إقرار مبدأ المساواة بين المستثمرين
313	11. تكريس الخيارات الافتراضية للتسوية
313	1) المصالحة
315	2) التّحكيم
319	فقرة 2: تعدد الطرق القضائية لفض النّزاعات في مجال الاستثمار
320	ا. القضاء المتخصص
321	1) مجلس المنافسة
329	2) القضاء الإداري
331	11. القضاء العام
331	1) القضاء العدلي
333	2) القضاء الجزائي
336	3) القضاء المالي
339	الخاتمة
343	المراجع والمصادر
349	الفهرس